مجلة تطوير العلوم الاجتماعية	مجلد12 عدد2 / ديسمبر 2019	ISSN: 1112-9212 / EISSN 2602-5043
تاريخ الاستلام: 19/11/2019	تاريخ القبول:22/12/2019	تاريخ النشر: 31/12/2019

التمدن والجريمة؛ الفهم الانتربولوجي للعلاقة ضمن مساقات التغير الاجتماعي

Urbanization and crime; an anthropological understanding of the relationship within social change tracks

المؤلف: بن الطاهر حمزة
جامعة –محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)
hamzabousaada59@gmail.com

ملخص: إن الدأب الفطري لاحتكاك الإنسان بأخيه الإنسان انتهى بنا إلى ما يُسمي بالمناطق الحضرية أو المدينة التي تحمل في مضامينها تنوعاً وتميزاً في النشاط الإنساني وأسلوب الحياة الاجتماعية، هذه الأخيرة -المدينة- أضحت بدورها ظاهرة اجتماعية مستقلة تحوي جماعات اجتماعية لها من القوانين والأعراف ما يُنظم سلوك الأفراد ويوجهه، وقد يحدث أن يقوم الأفراد بانتهاك قاعدة من هاته القواعد فيصنف هذا السلوك ضمن الجنوح عن السياق العام أو الجريمة بمستوياتها المختلفة.

الورقة البحثية اجتهاد نظري يسعى إلى تشخيص ظاهرة الجريمة وانتشارها في الوسط الحضري الجزائري، انطلاقاً من بعدها السوسيو-الانتربولوجي

الكلمات المفتاحية: الجريمة؛ الأسرة؛ التغير الاجتماعي

Abstract:

The innate continuation of human contact with his brother human We ended up in the so-called urban areas or the city Which carry diversity and excellence in human activity and social lifestyle, That last -city- has become in turn an independent social phenomenon include social groups have laws and customs that regulate and guide individual behavior, It may happen that individuals violate one of these rules classified this behavior within delinquency from the general context or crime at different levels, And it may happen that individuals violate one of these rules and classifies this behavior within delinquency from the general context or crime at different levels.

The research paper is a theoretical endeavor to diagnose the phenomenon of crime and its spread in the Algerian urban areas, starting from its socio-anthropological dimension.

Keywords: crime;, family; social change.

*bentahar hamza, e-mail: hamzabousaada59@gmail.com

1- مقدمة

لقد صاحب التطور المستطرد والمتتابع للتكتلات الاجتماعية إلى ظهور مشكلات اجتماعية متعددة ومختلفة، أهمها على الإطلاق (الجريمة)، لما لهذه الظاهرة من تداعيات على الأفراد والممتلكات وكذلك على الاستقرار والتوازن المجتمعي، الأمر الذي حمل الفلاسفة والعلماء على البحث و الدراسة في هذه الظاهرة منذ بواكير التفكير البشري.
والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية يعاني من انعكاسات هذه الظاهرة في كامل مستوياته الاجتماعية (مدناً وقرى) رغم التباين الواضح والجلي بينهما، ما جعل الدولة الجزائرية تعمل على إيجاد حلول لهذه الظاهرة أو على الأقل محاصرتها، ولأن الجريمة ظاهرة مركبة تتداخل فيها العديد من المتغيرات الاقتصادية والثقافية والبيئية والسياسية .....وجب من الحكمة البحث في أكثر من جانب من جوانب الظاهرة.
ودراستنا هاته دراسة تهتم بالكشف عن أسباب وعوامل المؤدية إلى الجريمة في الوسط الحضري الجزائري، متناولة الأبعاد السوسيو-انتربولوجية المتعددة كعوامل البيئة الأسرية، التغير الاجتماعي (بجوانبه التكنولوجية والاقتصادية و الثقافية ودور المرأة)، وأيضا المستوى التعليمي والفقر.

2 - الإشكالية:

إن ميل الإنسان الفطري نحو طبيعته في التكتل ضمن جماعات اجتماعية، لها من الخصوصية والتميز ما يضمن بقاءها و استمرارها وتطورها، الأمر الذي أسهم في خلق فضاءات اجتماعية عبر التاريخ، واسهم في بروز حضارات إنسانية تميزت بالمدنية والتحضر، و قد أثبتت الدراسات الاتنوغرافية والانتربولوجية ان هذه المجتمعات في نشأتها وتكونها تخلق لنفسها تشريعات وأعراف، تنظم أفرادها وتحافظ على شكل بنائها الاجتماعي، وسيرورة العلاقات بين الأفراد، انطلاقاً من أهمية الاستقرار على حياة الفرد والجماعة، و لطالما تميزت هذه التشريعات والأعراف بالقبول والشرعية و الاحترام بين أفراد المجتمع الواحد، حتى أن التغير الاجتماعي فيها يتطلب الكثير من الوقت و التداعيات الدراماتيكية نظراً لصلابة هاته التشريعات و تجدرها في الوجدان الاجتماعي للأفراد .
والتطور المتسارع للفكر البشري خاصة في العقود الأخيرة من عمر الإنسانية، و ما صاحبه من تحسن الحالة المعيشية للإنسان في كنف التقدم المستطرد للعلم والحضارة، أدى إلى ظهور تكتلات بشرية كبيرة ومركزة في مناطق محددة، لها من الرصيد الصناعي و الخدماتي وسبل العيش الأكثر رغداً واقل صعوبة، ما جعل منها مدن وفضاءات حضارية، تركت معالم مادية وفكرية، أثبتت تأصل القوانين والتشريعات في أنظمتها الاجتماعية، الأمر الذي ساهم في استمرار رقيها وازدهاره عقودًا من الزمن، إن لم تكون قروناً.
غير أن أهم ما تتميز به المجتمعات الحديثة هو التغير الذي طال جميع مجالات الحياة ومسّ جلّ الأبنية الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه المجتمعات، و هذا بدوره ساهم ضمنياً في بروز بعض الظواهر التي شغلت تفكير أفراد المجتمع من حكام ومحكومين ومختصين و باحثين و...الخ، منها (الجريمة) التي أخذت طابع التمظهر الاجتماعي بانتشارها و توسعها وإعادة إنتاجها تاريخيًا، من خلال انتهاك الأفراد المستمر للأعراف والتشريعات التي يفرضها المجتمع على أفراده ، حيث تلقى الشرعية لديهم من خلال الإقرار بها وقبولها، ولطال أُعتبرت الجريمة سلوكاً اجتماعياً مشيناً و غير أخلاقي نبذته المجتمعات منذ وُجدت واستقذرته وعملت على القضاء عليه، بسن القوانين والعقوبات الرادعة، والتشديد فيها كلما لزم الأمر.
ولعلّ التوجه الحديث الذي تماشى وتطور الفكر البشري وظهور منابر البحث والتنظير خاصة في ميدان العلوم الاجتماعية، وكل ما يتعلق بالإنسان، ارتقى بمحاربة الجريمة إلى السعي في البحث عن مسبباتها وعوامل ظهورها، واستقصاء مسببتها، ومن ثم قطع روافدها السببية، بيقينية عدم استقلالية العمل الإجرامي وارتباطه بعوامل بيئية وسوسيوثقافية محيطة، حتى أن كل الآراء التي اتجهت إلى محاولة تفسير الجريمة بسبب واحد كالجهل أو الفقر أو اضطرابات الغدد أو الاضطرابات النفسية أو سوء الحالة الأسرية أو القدوة السيئة أو الإعلام السيئ أو غير ذلك كل تلك الجهود قد باءت بالفشل، والاعتقاد العام بين الباحثين الآن أن ظاهرة الجريمة مرتبطة بجذور متعددة تتفاعل في بيئة معينة وظروف معينة لا يمكن حصرها، يتولد عنها السلوك الإجرامي في النهاية، بل إن أصول البحث في حيثيات الجريمة يقتضي البحث في مسبباتها وآليات ظهورها، الأمر الذي يقتضي بدوره دراسات شاملة ومتنوعة اقتصادية، نفسية وسوسيولوجية وانتربولوجية للبناءات والأنظمة الاجتماعية لمجتمع الجريمة ، وتتبع مساراتها ومآلها بغرض التنبؤ واستشراف السلوكات الإجرامية للأفراد.
والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية، أدى التطور الواضح في التراكمات الاجتماعية للمدن، والتغيرات التي صاحبتها منذ الاستقلال إلى ظهور الجريمة بأشكال متعددة وأنماط مختلفة، واستطراداً للدراسات الاجتماعية في هذا الميدان، خلص الحديث إلى تنوع مصادرها واختلاف منابعها، كما أن الحديث عن شمولية البحث في أسباب الجريمة يكنفه نوعاً من قصر النظر وانعدام الرؤية، ذلك لأنه إن أمكننا حصر الأسباب الاقتصادية والتعليمية لها، فان الروافد السوسيوثقافية لأفراد معقدة ومركبة، يصعب دراستها وفهما، فتنحصر الدراسات إلى دراسات جزئية أكثر تحديداً ودقةً، تتناول جانباً محدداً من الجوانب المتعددة للجريمة، والدراسة التي بين أيدنا تُعنى بالتركيز على جوانب محددة في أسباب الجريمة في المدن الجزائرية من أسباب أسرية، التعليمية،

التغير الاجتماعي، الفقر ذات الخصوصية، وإيجاد مقاربة سوسيوانتربولوجية لها، ومن هنا يُثار سؤال الدراسة في السياق التالي: **ما هي أسباب الجريمة ذات البعد الاجتماعي والثقافي في المدن الجزائرية ؟**

3- العوامل والأسباب المؤدية إلى ظهور الجريمة في الوسط الحضري الجزائري:

1.3- عوامل البيئة الأسرية:

لقد كانت ولازالت الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى في تكوين المجتمع وبنائه، وهي أساس استقراره وتوازنه، والحديث عن المجتمع هو بالأساس الحديث عن الأسرة، فالأفراد قبل أن يكّونوا المجتمع هم يكونون الأسرة، اللبنة الأولى له.

وهو ما اخذ باهتمام المفكرين والفلاسفة إلى اعتبار الأسرة الحجر الزاوية في خلق المجتمع السليم و المتماسك، فكانت تشكل وحدة إنتاجية اجتماعية وتربوية أساسية، تفرض على أعضائها التعاون معاً والاعتماد المتبادل على بعضهم بعضا في المجالات جميعها(1)، فنجد الكثير من إسهامات العلماء الذين بحثوا ونظّروا فيها، ومن بينهم علماء الاجتماع الذين ركزوا على دراسة الأسرة في دراستهم للتغير الذي يصيب المجتمع في جوانب الحياة المتعددة عندما اعتبروا الأسرة الهدف الذي يجب التركيز عليه بالدراسة والبحث والتحليل.

ولعل انهيار هذه المؤسسة الاجتماعية يؤدي غالبًا إلى سلوكات غير سوية للأفراد، نتيجة فقدانهم توازنهم النفسي والاجتماعي، ففي دراسة لكل من (شلدون جلوك) و(اليانور جلوك) سنة 1939م – 1949م على (500) نزيل في إصلاحية (ماستثوسس)، تبين أن حوالي 60% من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة(2) وفي ألمانيا توصل (بون هوبر) من دراسة (110) من المجرمين الخطيرين الذين حكم عليهم، أن 45% قد أحاطت بهم ظروف أسرية سيئة(3).

ومن بين النظريات التي عالجت موضوع الأسرة(النظرية البنائية الوظيفية، النظرية التفاعلية الرمزية، النظرية الدوركايمية اللامعيارية، النظرية الاقتصادية، ونظرية التخلف الثقافي).

والمجتمع الجزائري الذي عرف تغيرات كبيرة أحياناً جذرية بعد الاستقلال، تركت أثارها على مختلف المؤسسات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية (كالأسرة)، وتجدر الإشارة إلى إن الأسرة الجزائرية حاولت مستميتة الحفاظ على بنيتها ووظيفتها، انطلاقاً من تراثها ورصيدها الثقافي الديني، فلعقود طويلة لعبت الأسرة كمصدر أول للتنشئة الاجتماعية للأفراد والضابط القهري لتصرفاتهم وسلوكاتهم، دوراً هاماً في الحفاظ على أفرادها والابتعاد بهم عن الجنوح نحو الجريمة، وهو ما يفسر بقاء المجتمع الجزائري ولفترة طويلة بعيداً عن الجريمة بالقدر الذي هي عليه اليوم، فالفرد في الأسرة لم يكن مسئولا عن نفسه فحسب، بل يتعدى إلى المسؤولية عن باقي تصرفات الأفراد الآخرين أعضاء الأسرة.

غير أن الأسرة الجزائرية خاصة الحضرية منها شهدت تغيراً كبيراً في دورها ووظيفتها حتى في بنيتها الهيكلية التي انحصرت إلى الأسرة النووية أو السقفية(تحت سقف واحد) بعدما كانت امتدادها يصل إلى عشرات الأفراد، يُرجع بعض العارفين بهذا المجال التحولات والتغيرات التي شهدها المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية إلى التعرض إلى انعكاسات العولمة والتوجه المادي للحياة الإنسانية، الأمر الذي ترتب علية انكفاء الأسرة عن أدائها للمهام المُناط بها في التنشئة السليمة المحصنة ضد الانزلاقات والسلوكات الانحرافية للأفراد. ولعب دورها المهم والأساسي الذي ينتظره المجتمع منها، كتهيئة البيئة الصالحة لنمو شخصية أبنائها ومنحهم التوازن نفسي وتلبية الحاجات المادية، وكذلك تحفيز الأبناء وتشجيعهم بالتوجيه السديد، كما تعمل على بناء الثقة والاعتماد على النفس وتحمل المسؤولية والمشاق، ومواجهة الأمور الصعبة والصبر عليها. والأكثر من ذلك غرس القيم والمبادئ الإيمانية والأخلاقية في نفوس أفرادها، وفي تعليمهم أنماطاً من السلوك الصحيح، ومراقبة سلوكاتهم والإشراف عليها وتصويب المنحرف منها.

لكن مع التطور المتسارع الذي لم تستطع الأسرة الجزائرية مسايرته في اغلب الأحوال والتكيف معه، فوسائل الاتصال المتطورة لما لها من فوائد علمية و خدماتية، قد أحدث ثورة جذرية وعملاقة على مستوى القيم والأخلاق، فالأسرة الجزائرية المعاصرة بالرغم من محاولة محافظتها على بعض عاداتها وتقاليدها وقيمها في تنشئة أبنائها، إلا أن المؤثرات الإعلامية والثقافية ساعدت في انتقال النماذج الثقافية الحديثة خاصة الغربية على مجتمعاتنا العربية وقيمنا الأصيلة، وذلك بانتشارها بصورة كبيرة، وتعرض الفئات العمرية جميعها خاصة الشباب والأطفال للإعلام الوافد عبر الفضائيات أو الأطباق اللاقطة "Satellite"، بالإضافة إلى استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). وكل ذلك جعل الأسرة المعاصرة غير قادرة على ملاحقة أبنائها وتوجيههم وتنشئتهم التنشئة السوية التي تتواكب وقيمها الأصيلة(4)، ومع دخول العالم أجمع في ثقافة العولمة وتقارب الثقافات واختلاطها وإتاحة قدر من الحرية لحركة الأفراد داخلياً وخارجياً التي استطاعت أن تجعل من العالم قرية صغيرة يعيش الناس فيها بلا حدود جغرافية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية، بحيث لا تقع حادثة إلا وشاهدها وسمعها الناس (5)، فهذه الازدواجية بين الأصالة والمعاصرة عمل على تهميش وتدهور ملامح ثقافة الأسرة الجزائرية، حيث اضطرت إلى

مواكبة الأوضاع السائدة وأصبحت هي وأعضائها يولون أهمية وعناية للمظاهر الحضرية والكماليات والشكليات والتفاخر والتباهي خاصة لدى شباب المدينة والتشكيك في قناعاتهم الأسرية جميعها (6)، ونتج عن ذلك صراع حاد وعميق بين جيل الآباء وجيل الأبناء الذي أوجب تمرد الأبناء وخروجهم على حدود طاعة الأولياء، وفي السنوات الأخيرة (خاصة بعد نهاية الثمانينيات) عرفت الجزائر كباقي الدول تحولات سياسية –اقتصادية–ثقافية... مست مختلف المؤسسات، ومن بينها الأسرة،

مما هز كيان الأسرة التي بدأت تعرف خللاً في أداء وظائفها وأدوار أعضائها، حيث تخلت هذه الأخيرة عن الكثير من مهامها كالتنشئة الاجتماعية، التربية السليمة، المتابعة التعليمية، الرعاية الصحية، والسلطة الأبوية الفعلية(7)، ما نتج عن هذا الخلل العديد من السلوكات غير السوية المضرة بالفرد والمجتمع كجنوح الأحداث، التسرب المدرسي، الإدمان على المخدرات، تناول الكحول، العنف، السرقة، وامتهان عمل الأطفال والتسول.

وانعكاسات التغير الاجتماعي الذي شهدته الأسرة الجزائرية لم يقتصر على الأسرة الحضرية بل طال أيضاً الأسرة الريفية غير انه كان بدرجة اقل نظرًا لبطء التغير الاجتماعي في المناطق الريفية والحفاظ على هامش من العراقة والعرف، ونقص التمايز الثقافي بين أفراد المجتمع الريفي. ندرج في الجدول الموالي بعض التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية خاصة الحضرية منها:

جدول (1) الجدول يبين بعض التغيرات التي شهدتها الأسرة الجزائرية الحضرية

مظاهر التغير	الأسرة الحضرية القديمة	الأسرة الحضرية المعاصرة
السلطة في الأسرة	- السلطة الأبوية (يلعب الأب دور السلطة)	- تشتت السلطة بين الأفراد(يلعب الأب دور المعيل)
المسؤولية الأسرية	- مشاركة المسؤولية لجميع الأفراد	- مسؤولية فردية وشخصية
المثاقفة داخل الأسرة	- من خلال الثقافة التقليدية للأبوين	- تنوع المشارب الثقافية(التلفزيون، الانترنت)
النسق القيمي للأسرة	- هرمية القيم والأخلاق	- تغير النسق القيمي لصالح القيم المادية والاقتصادية
الأسر في الحي	- استقرارها وعدم تغيير أماكن الإقامة	-التغير السريع لاماكن الإقامة وما يعكسه من تغير الثقافات المستقدمة
امتداد الأسرة	-الأسرة الممتدة(عشرات الأفراد)	-الأسرة النووية(سقفية)
الثقافة العامة للأسر	- متشابهة إلى حد كبير	- الاختلاف والتمايز
- الحوار والتحادث	- مستمرة ولفترات طويلة (نتيجة نقص وساءل الإعلام والتكنولوجيا)	- تكاد تكون منقطعة إلا للحاجة (نتيجة الوسائل التكنولوجية الحديثة)
الاستقرار الاسري	- الاستقرار الشامل والدائم نسبيًا	- عدم الاستقرار واختلال التوازن النسبي (الصراعات ، الطلاق...)

المصدر: الباحث

فالتغير الذي تشهده الأسرة الجزائرية(خط الدفاع الأول عن انحراف سلوكات الأفراد) ينعكس في الانفلات الذي تشهده تصرفات الأفراد والذي يعود إلى:

1-ضعف الرقابة الأبوية على الأبناء.

2-غياب أحد الوالدين سواء بالطلاق، أو الموت، أو إعادة زواج الأم أو الأب ولّد نوعاً من الإحباط والحقد والشعور عند الحدث بالتعدي على حقه.

3- عدم التكافؤ في الزواج، ولا يقصد به هنا التكافؤ المادي فقط، بل يشمل الفروق العمرية، من مثل: تقدم سن الوالد أو مرضه المزمن مما يجعله يفقد السلطة الأبوية على أبنائه.

4- الإفراط في التدليل وأساليب التربية الخاطئة.

5- التحولات السياسية والاقتصادية الأخيرة في المجتمع الجزائري أثرت تأثيراً واضحاً في تنشئة أفراد الأسرة حيث انتهج كل واحد منها نهجاً معيناً أو معاكساً لأفراد أسرته الآخرين، مما نتج عنه تصدع الأسرة بصفة عامة.

6- انتشار الأمية بنسبة مرتفعة عند النساء، مما ينجم عنه عد مواكبة التغير الثقافي المتسارع، وبالتالي تأثير سلبي على تنشئة الأبناء.

7- التحول عن الأسر الممتدة إلى الأسر النووية، وما ينجر عنه من نقص الرقابة على السلوكيات الجانحة لأفراد الأسرة.

2.3- المستوى التعليمي وعلاقته بالجريمة :

جدلية العلم والجريمة جدلية قديمة قدم التفكير الإنساني، وتضارب أفكار العلماء والمفكرين بين نوع العلاقة بين الجريمة والعلم أي بين العلاقة العكسية التي تتبنى نقص الجريمة بزيادة المستوى التعليمي للأفراد، وبين كون العلم يعطي أشكالاً جديدة للجريمة، يقول (سقراط) في سياق معالجة الثنائية (الفضيلة والرذيلة)، حيث ربط الجهل بالرذيلة والعلم بالفضيلة وان المجرم يسلك مسلك الجريمة لجهله وليس متعمداً ولو عرف طريق الفضيلة لاتجه إليه(8)، وأيضاً يقول فيكتور هيجو:"من فتح مدرسة أغلق سجنا(9)".

تهدف العملية التعليمية أساساً إلى تمكين الفرد من تلبية حاجاته بطرق مشروعة ومقاومة نزواته وشهواته، وذلك عن طريق تقديم المعارف التي توفر للفرد إمكانية ممارسة الفعل الاجتماعي، وفي نفس الوقت الاهتمام بالجوانب التربوية والخلقية(التربية والتعليم)، فالتربية والتعليم لازمتان لا يفلح احدهما دون الآخر في خلق الشخصية السوية للمتعلم، لان تحسين المستوى التعليمي مع غياب القيم الضابطة للسلوك يجعل الفرد مهيأ لان يتقبل من القيم الاجتماعية والمعايير الضابطة للسلوك ما يستجيب لميوله ورغباته الخاصة دون أن يستطيع وضع حد لها، إلى درجة تصبح فيها الدوافع لتلبية الحاجات أقوى منها من الإمكانيات التي يملكها الفرد، مما يدفعه إلى ممارسة أنماط من السلوك يعاقب عليها القانون. لذلك فان نظام التعليم يجب أن يأخذ في اعتباره عدة أمور حتى يكون له أثره في الوقاية من الجريمة(10).

الأمر الذي ينسحب على منظومة التعليم الجزائرية، والتي تركز على الكم المعرفي البيداغوجي على حساب التربية وبعث القيم المحلية الاجتماعية والثقافية للمتعلمين، فتراجع المستوى التعليمي التربوي و سهولة الوصول إلى وسائل الاتصال العالمية و ما تنفخه من سموم، مع تراجع دور مصادر التنشئة الاجتماعية السليمة خاصةً في المدينة التي تعاني قصورًا في دور المجتمع الضبطي لسلوكات الأفراد ، تؤدي إلى اختلال المعيار الاجتماعي لديهم ومنها تحطم الحواجز بين الأفراد والجريمة .

3.3- الفقر والجريمة:

يقول (سقراط): (إن الفقر هو أبو الثورة وأبو الجريمة) ،وفي إطار هذا الاتجاه فقد أكد "روبرت ودسن R. wodson" أنه حيث تكون البنية الاقتصادية ضعيفة تكون معدلات الجريمة مرتفعة(11).

لقد تناولت العديد من الدراسات في العالم العربي مسألة الفقر، التي تعتبر أحد المشاكل العويصة التي تهدد الاستقرار الاجتماعي، والذي ألقى عليه الضوء الباحث (أوسكار لويس)حين يقول:(أن الناس الذين يعيشون في كنف الفقر تنطبع سماتهم وسلوكهم وشعورهم بقيمتهم داخل المجتمع، إذ يتعدى الأمر مسألة الحرمان إلى الجريمة، الإدمان وفقدان القدرة على الحراك الاجتماعي...». وقد لوحظ وفقا للدراسات الإحصائية التي أجريت في إنجلترا، أن ثمة علاقة وثيقة بين عدد الأحداث المنحرفين وبين أوقات الأزمات الاقتصادية، كما لوحظ ارتفاع معدل الجريمة بين الأحداث الذين يقطنون المدن الكبرى عنها بين أولئك المقيمين في المدن الصغرى أو القرى، وهو ما تؤكده الدراسات الميدانية التي قام بها الخبراء والعلماء.

من السابقين في هذا الميدان الباحث الإيطالي (فورنا ساري) الذي أثبت في أبحاثه أن أكثر الطبقات فقراً في إيطاليا والذين يمثلون حوالي 60% من سكانها، يساهمون في تكوين 85% من المجرمين.

ويذهب الباحث الألماني في علم الإجرام (يري برس): أن الفقر يولد الجريمة، بدليل أن النظام الحالي للمجتمع قد أدى إلى ارتفاع منسوب الجرائم، وهذا النظام بطبيعته يجعل الطبقة الفقيرة هي الغالبة (12).

فالعلاقة بين الفقر والجريمة واضحة ومنطقية حتى في تراثنا الاسلامي فقد رفع الخليفة (عمر بن الخطاب) قصاص السارق بقطع اليد، في عام اشتد فيه الفقر على الناس، ويقول (أبو ذر الغفاري):(عجبت لامرئ لا يجد ما يأكله أبناؤه ولا يخرج شاهراً سيفه).

إن ما سبق يفرض على الدول والحكومات أن تعمل بشكل حثيث على الحد من ثقافة الفقر، وذلك عن طريق:

– تكريس المساواة الاجتماعية.

– رفع معيقات البحث العلمي ورفع المستوى التعليمي، نظرا إلى الدور الهام الذي يلعبه البحث العلمي في تطوير التكنولوجيا المتقدمة، ودور هذه الأخيرة في الحد من نسبة «ثقافة الفقر».

– إعادة توزيع الثروة بشكل عادل.

– تنظيم الفقراء وإعطاؤهم شعورا بالانتماء إلى السلطة(13).

4.3- التغير الاجتماعي وعلاقته بالجريمة في المدينة الجزائرية:

يُعرّف التغير الاجتماعي سوسيولوجياً على انه تحول في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء كان ذلك في الوظيفة أو البنية(14)، وما يجب ذكره في هذا الصدد على أن التغير الاجتماعي يمس جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،والتي هي بالدرجة الأولى وليدة مجتمع يتميز بالتطور التكنولوجي والإعلامي وهذا ما يميز الجريمة المعاصرة التي لا يمكن قراءتها وفهمها بمنأى عن المفهوم العام والخاص للتغير الاجتماعي(15).

و هناك علاقة وثيقة بين التغير الاجتماعي والجريمة فحسب (روبرت ميرتون) أنه كلما حدثت تغيرات هامة في البناء أو الأهداف يتعين علينا أن نتوقع تغيرات مماثلة في قطاعات المجتمع التي تعرضت أكثر من غيرها لهذه الضغوط، ومفارقات في معدلات السلوك الانحرافي(16).

والتغير الاجتماعي في المدن الجزائرية اخذ عدة مناحي اهمها:

4.3. أ- الأسرة :

لقد اثر التطور التكنولوجي إلى إحداث فجوة هامة في قيم المجتمع الجزائري، الأمر الذي احدث صراع أجيال بين جيلي الآباء والأبناء فأبعدهم عن الاهتمام بتراثهم، وبالتالي تأثرت مؤسسات التنشئة للمجتمع خاصة على مستوى الأسرة، فمثلاً في مجال المعرفة الالكترونية والمعلوماتية والتي لم تكن موجودة ومعروفة لدى الجيل القديم، كان للأبوين الذين دأبوا على تنشئة أبنائهم أسريا وتعليمهم أنماط السلوك والتفكير و اكسبوهم المعايير والقيم الأخلاقية و الدينية و غرسوا فيهم الضوابط الاجتماعية، الفضل في خلق توازن نفسي واجتماعيللأفراد وبالتالي توازن كلي للمجتمع.

4.3. ب- المدرسة:

و الحالة كذلك عند المعلمين والمدرسين في المدارس الابتدائية ،لكن بعد ابتكار المعرفة الالكترونية أضحى الجيل الجديد يعلم أبويه كيفية استخدامها و بالتالي أصبح الجيل القديم مستقبلاً والجيل الجديد مرسلاً في عملية التنشئة و هذا من ضرورات التغير الاجتماعي أي أن الأسرة تأثرت بهذا التغير من ناحية وظائفها وحلت محلها مؤسسات أخرى.

4.3. جـ الإعلام الجزائري:

افتقار الرسالة الإعلامية إلى المعايير الخاصة بالمجتمع الجزائري وتوجيهه نحو قيم مجتمعات أخرى لها عادات و معتقدات و ثقافات غريبة عن المجتمع الجزائري و هذا ساهم في جعل الفرد الجزائري يعيش حالة من اللامعيارية التي قدم (اميل دور كايم) العلاقة بين هذه الحالة والجريمة.

4.3. د- الناحية الاقتصادية والتنموية:

إن التحولات السريعة التي شهدها المجتمع البشري منذ العقود الأخيرة من القرن العشرين سواء على الصعيد التكنولوجي أو على صعيد التحولات الاقتصادية باتجاه اقتصاد السوق و عولمة التجارة أدخل العالم مرحلة جديدة من التغيرات السلبية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يُعرف بالإصلاحات الاقتصادية و إعادة الهيكلة و الذي يعني التحول الكامل للقطاعات الاقتصادية التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، مما يؤدي إلى تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية، وهذا ما أثر بشكل كبير على البلدان المتخلفة منها الجزائر و تدهور أوضاعها الاقتصادية والمعيشية و تحولت فئات واسعة من المجتمع إلى طبقة الفقراء منها الطبقة الوسطى التي تأثرت بشكل مباشر و أدت هذه التطورات إلى ذوبانها في مصاف الفئات الفقيرة في المجتمع محرومة من إشباع احتياجاتهم المادية الأساسية، وتعجز أسرهم عن كفالة معيشتهم و رعايتهم و تلبية متطلبات النمو و البقاء أمام الحاجة و العوز و تدهور الحياة المعيشية للفرد و الأسرة، ما يدفع أبنائهم التوجه إلى سوق العمل الذي لا يتيح مجالاً للعمل، سواء أكان لأسباب متعلقة بالسن القانوني أو بسبب وجود البطالة و ضعف التنمية فيتوجه الأطفال إلى الشارع، ولما لا ارتكاب جرائم (كالسرقة ،القتل،إدمان المخدرات ...الخ) كإحدى سلبيات هذا التحول الاقتصادي(17).

4.3.ه- من الناحية الثقافية:

التغير الاجتماعي الذي اثر الثقافة المحلية ووضعها في جدلية ازدواجية الثقافة على مستوى النخب المتعلمة والسياسية، و ما آلت إليه هذه الازدواجية من صراع ثقافي إيديولوجي فيما بينها، والذي تطور إلى صراع إيديولوجي و عقائدي، تجلت ملامحه أكثر على مستوى اللغة والثقافة خاصة في التصادم بين العربية و الفرنسية باعتبارهما وسيلتين لنقل الإيديولوجية، مما أدى إلى الركود الثقافي وتحول البوصلة الثقافية لأفراد المجتمع، في هذا الصدد يقول (حياتمة):(بسبب التهميش و الفشل الاجتماعي الذي يعيشه مجتمعنا ،هذا الفشل الذي طال مجالات

حسّاسة داخل المجتمع تعتبر البنية الأولى لبنائه وتثقيفه، حتى عجزت عن أداء أدوارها ووظائفها التي وُجدت لأجلها بفعالية كاملة، فمن الأسرة إلى المدرسة إلى المسجد ثم دور الشباب و مراكز التكوين و الترويض وكل المؤسسات التربوية الهادفة.... كل هذه المؤسسات هي قريبة الزوال ليحل محلها الملعب، قاعات اللعب والحفلات) (18)، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخلل المعياري، تصحبه تغيرات اجتماعية هامة في المجتمع قد تعمل على هدم بعض القيم السائدة أو التشكيك فيها، كما تبرز العديد من القيم الجديدة التي تتعارض مع القيم القديمة، وعندما يفقد الضبط الاجتماعي قوته أو بعضا منها لإعادة التكييف و التوازن في المجتمع من جديد، فغالباً ما يتعرض المجتمع وتنظيماته إلى أنواع من التفكك و الانحلال، فهذه التحولات والتغييرات المتداخلة فيما بينها أفرزت مجتمعاً له طابعه الخاص وخصوصية مجتمعية على جميع المستويات الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية....

إذن فمن نتائج التغير الاجتماعي أن تتأثر تركيبة المجتمع ،فالمجتمع مكون من مؤسسات و هذه المؤسسات متصل بعضها ببعض و يكمل بعضها الآخر، و أي تغير يحدث لهذه المؤسسات أو بعضها يؤدي إلى الخلل في طبيعة العلاقة مع بعضها البعض.

4.3. و- تغير دور المرأة الحضرية:

ومن مظاهر التغير أن أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحديثة الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل، بعدما كانت المرأة التقليدية إما ماكثة بالبيت أو تعمل في الزراعة لتساعد زوجها، وخروج المرأة على العمل كان له تأثير على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وتأثر الأبناء بعمل المرأة، فأخرج عمل المرأة عدّة تغيرات منها إرسال الأولاد على دور الحضانة والاستعانة بالخادمات، وطرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية و الادخار ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي. وتمضيه وقت الفراغ وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي(19). فغياب دور المرأة الطبيعي في تربية الأبناء وزرع القيم و تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي للأبناء، يؤدي إلى ظهور أفراد غير سويين نفسيًا ولا اجتماعياً ولا يملكون المناعة ضد الانحراف والجريمة، كنظرائهم ممن تشبعوا بدفء العائلة الذي تمثل فيه المرأة الأساس.

4- توصية في ظل ما تم من دراسة:

من اجل تشخيص الجريمة ومعالجته في المدن الجزائرية ، يجب العود إلى عوامل ظهورها ومسبباتها، ومحاولة إيجاد حلول لهاته المسببات، والتي نقترح منها:

1- بعث القيم الأسرية كالتضامن والتكافل والتساند بين أفرادها من خلال التوعية والإرشاد.

2- توجيه الإعلام و التكنولوجيا نحو الثقافة المحلية الهادفة.

3- متابعة وإشراف الوالدين على تنشئة الأبناء تنشئة سليمة، من خلال مراقبة مصادر التشبع الثقافي، التلفزيون، الانترنت.

4- إعطاء الأهمية البالغة للمصادر التنشئة الاجتماعية غير الرسمية كالمساجد، الجمعيات، الكشافة.

5- محاربة الفقر من خلال ترقية سياسات الضمان الاجتماعي، وإيجاد الآليات الاقتصادية لذلك .

6- توجيه البوصلة الثقافية نحو قيم الرقي والجمالية والتثقف، من خلال المراكز الثقافية و الفنية والمكتبات، عن طريق التوعية والإرشاد.

7- الرفع من الفعالية التعليمية، بالبرامج البيداغوجية الموجهة نحو التربية الشاملة.

8- الإكثار من الندوات العلمية والملتقيات للحد من ظاهرة الجريمة في المدن، وكذا الحملات التوعوية الجوارية في الأحياء الشعبية.

5- خاتمة :

تُعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية مركبة وسلوكاً إنسانياً تتداخل فيه متغيرات عديدة وكثيرة، وهي قديمة قدم وجود الإنسان ضمن جماعات اجتماعية متكتلة، وهي في تعريفها انتهاك الأفراد لقيم وأعراف المجتمع الخاص و المتعارف عليها. كما أنها منتشرة في الجزائر كغيرها من المجتمعات الإنسانية العالمية الأخرى (مدناً وقرى) رغم التباين الواضح والجلي بينهما، والمتتبع لأسبابها، ينتهي عند الحقيقة التي مؤداها وجود ارتباط قوي بين العوامل السوسيوانتربولوجية من عوامل البيئة الأسرية، التغير الاجتماعي (بجوانبه التكنولوجية والاقتصادية و الثقافية ودور المرأة)، وأيضا المستوى التعليمي والفقر، ولإيجاد حلول لهذه الظاهرة لا بد من تتبع مسبباتها و محاولة معالجتها.

الهوامش والمراجع:

1. أمل عواد معروف (1987). **أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية**، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
2. سعد جلال(1990). **أسس علم النفس الجنائي**، الإسكندرية: دار المطبوعات الحديثة، ص236.
3. السيد رمضان(1985). **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص162
4. سعيدي بشيش فريدة (2014). " أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية ودورها في جنوح الأحداث". **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الأردنية، المجلّد7، العدد1.151 . 165. ص 157.
5. محمود أمين العالم (1999). **الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة**، القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع، كتاب29.
6. سعيدي بشيش فريدة (مرجع سابق)، ص 157.
7. سعيدي بشيش فريدة(مرجع سابق) ص 157.
8. محمد أبوحسان (1997). **أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية**، الأردن: مكتبة المنار، ص127 128
9. عبد الرحمن محمد أبو توتة (1999). **علم الإجرام**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص87.
10. الأصفر احمد عبد الرحيم(2002)." التعليم والوقاية من الجريمة " . **الأمن والحياة**، العدد 240، 23.16. ص23.
11. محمد محمود فايد. **الجريمة والفقر**، مقال منشور في http://www.gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=3736020
12. محمد محمود فايد (مرجع سابق)
13. محمد محمود فايد (المرجع نفسه)
14. بن الشين أحمد(2009). **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص78 .
15. لمزري جميلة، حبة وديعة(2014). "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، المجلد2، العدد 4. 189.172. ص174.
16. سامية محمد جابر (2004). **سوسيولوجيا الانحراف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص452.
17. بوزيان راضية. **أطفال الشوارع في الجزائر**، دراسة منشورة بالانترنت بالموقع الالكتروني:www.docudesk.com
18. حيتامة العيد(2007). **التفاوض بين السلطة و الجماعات المسلحة**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص 121.
19. عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني(2000). **الأسرة على مشارف القرن 21 : الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات**، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 14.

قائمة المراجع:

1- الأصفر احمد عبد الرحيم(2002)." التعليم والوقاية من الجريمة " . **الأمن والحياة**، العدد 240، 23.16. ص23.
2- السيد رمضان(1985). **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص162
3- أمل عواد معروف (1987). **أساليب الأمهات في التطبيع الاجتماعي للطفل في الأسرة الجزائرية**، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة.
4- بن الشين أحمد(2009). **التغير الاجتماعي وأثره على جنح الأحداث بالجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص78 .

5- حيتامة العيد(2007). **التفاوض بين السلطة و الجماعات المسلحة**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، ص 121.
6- سامية محمد جابر (2004). **سوسيولوجيا الانحراف**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص452.
7- سعد جلال(1990). **أسس علم النفس الجنائي**، الإسكندرية: دار المطبوعات الحديثة، ص236.
8- سعيدي بشيش فريدة (2014). " أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الجزائرية ودورها في جنوح الأحداث". **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي الأردنية، المجلّد7، العدد1.151 . 165. ص 157.
9- عبد الرحمن محمد أبو توتة (1999). **علم الإجرام**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ص87.
10- عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني(2000). **الأسرة على مشارف القرن 21 : الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات**، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 14.
11- لمزري جميلة، حبة وديعة(2014). "قراءة سوسيولوجية لظاهرة الجريمة المعاصرة بالمجتمع الجزائري". **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الوادي، المجلد2، العدد 4. 172.189. ص174.
12- محمد أبوحسان (1997). **أحكام الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية**، الأردن: مكتبة المنار، ص127 128
13- محمود أمين العالم (1999). **الفكر العربي بين العولمة والحداثة وما بعد الحداثة**، القاهرة: قضايا فكرية للنشر والتوزيع، كتاب29.
14- بوزيان راضية. **أطفال الشوارع في الجزائر**، دراسة منشورة بالانترنت بالموقع الالكتروني:www.docudesk.com
15- محمد محمود فايد. **الجريمة والفقر**، مقال منشور في http://www.gn4me.com/gn4me/details.jsp?artId=3736020